أعدت وفق السقوف التأشيرية :

موازنة ٢٠٠٥م راعت أهداف وسياسات الخطط التنموية واستراتيجية التخفيف من الفقر

تزايد الإنفاق الاستثماري يعكس اهتمام الحكومة بتحقيق النمو وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص

□ راعت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥م، التي قدمتها الحكومة أمس الأول إلى مجلس النواب، الأهداف والسياسات والخطط الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة، حيث رفعت الحكومة الإنفاق الاستثماري إلى (٢٣٤) مليار ريال عام ٢٠٠٥م مقارنة بـ (٢٢٥,٤) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٤م، وبزيادة تقدر بنحو (٩) مليارات ريال، وزادت النفقات الرأسمالية والاستثمارية من (١٨٩) مليار ريال في موازنة العام الجاري، إلى (١٩٦) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٥م، كما ارتفع حجم الإقراض الحكومي والمساهمة في رأس المال من (٣٦) مليار ريال إلى (٣٨,٤) مليار ريال، فالإنفاق الحكومي المتزايد على التنمية يؤكد جديتها في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص، وذلك من خلال استكمال مشاريع البنى التحتية، سواء في مجال الطرق أو الكهرباء أو المياه والصرف الصحي، التي تعد شرطاً أساسياً لتحفيز القطاع الخاص المحلي على الاستثمار وجذب الرساميل العربية والأجنبية.

كتب/علي البشيري

وتعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية تأثيراً على برامج التنمية، حيث تؤثر من خلال النفقات والإيرادات العامة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو، وتقدر الإيرادات العامة بنحو (٧٦١,٧) مليار ريال، والنفقات بنحو (٨٣٦,٣) مليار ريال، فيما قدر العجز بنحو (٧٤,٦) مليار ريال، كما أولت الحكومة التنمية البشرية اهتماماً كبيراً، حيث تم رفع موازنة قطاع التعليم من (١٦٢,٧) مليار ريال عام ٢٠٠٤م إلى (١٧٧,١) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٥م، والصحة من (٣٥,٥) مليار ريال إلى (٤٢,٥) مليار ريال خلال نفس الفترة، وهذا يؤكد حرص الحكومة على النهوض بهذين القطاعين اللذين يعدان ركيزة أساسية للنهوض بالتنمية البشرية بصفة خاصة والتنمية الشاملة عموماً.

وترجمة لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، المتضمنة دعم السلطة المحلية وتعزيز أدائها في مجال التنمية المحلية، فقد رفعت الحكومة مخصصات السلطات المحلية إلى (١٦٣,٢) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٥م، وذلك من (١٣٧) مليار ريال عام ٢٠٠٤م، وبزيادة تقدر بنحو (٢٦) مليار ريال، كما زادت النفقات الاستثمارية للسلطة المحلية من (٢٠,٨) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٤م إلى (٣٩,٣) مليار ريال، وبزيادة تقدر بنحو (٤,٥) مليار ريال.

وتعكس الزيادة في مخصصات السلطة المحلية اهتمام الحكومة وحرصها على تجذير النهج الديمقراطي على المستوى المحلي وتوسيع المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية وبما من شأنه تطوير وتنمية المجتمعات المحلية وتوسيع الأنشطة الإنتاجية وتهيئة البيئة الاستثمارية وخلق فرص العمل، وبما يؤدي إلى نمو الدخل ورفع مستوى معيشة الفرد ورفاهية الفرد والأسرة في المجتمع الريفي.

وتتميز موازنة عام ٢٠٠٥م بأنها لأول مرة تُعد وفق السقوف التأشيرية، حيث يتم توقع حجم الإيرادات على مستوى القطاعات والجهات الحكومية، وعلى ضوء حجم الإيرادات يتم إعداد السقوف التأشيرية للنفقات العامة على مستوى أجهزة ووحدات الدولة، بحيث روعي عند إعداد هذه السقوف الحتميات ومراعاة حجم الموارد المتاحة والعجز المتوقع.

ويؤكد خبراء ماليون أن إعداد الموازنة وفق السقوف التأشيرية يعد تطوراً كبيراً في إعداد الموازنة العامة للدولة، ويعتبر أساساً علمياً وعملياً متيناً يربط النفقات بحجم الموارد المتاحة للدولة ويعزز من عملية الحد من العجز والحفاظ عليه عند المستوى الآمن الذي يمثل (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوزعت النفقات العامة البالغة (٣٩,٣) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٥م على النفقات الجارية (٥٨٢,٨) مليار ريال، منها (٢٦٦,٤) مليار ريال للمرتبات والأجور، و(٨٤,٥) مليار ريال للسلع والخدمات، و(١١,٥) مليار ريال للصيانة، و(١٤٩) مليار ريال للتحويلات والإعانات الجارية، و(٥٢,٢) مليار ريال لمدفوعات الفوائد، ونحو (١٩) مليار ريال نفقات غير مبوبة، كما بلغ حجم النفقات الرأسمالية الاستثمارية (١٩٦) مليار ريال، منها (١٦٧,٨) مليار ريال لاكتساب أصول رأسمالية ثابتة منظورة، و(٥,٧) مليار ريال لاكتساب الأراضي والأصول غير المنظورة، ونحو (٣,٨) مليار ريال تحويلات رأسمالية، و(١٨,٦) مليار ريال نفقات رأسمالية واستثمارية غير موزعة.

أما الإقراض الحكومي والمشاركة في أسهم رأس المال فقد بلغ (٣٨,٤) مليار ريال، فيما بلغت مخصصات تسديد القروض نحو (١٩) مليار ريال، أما الإيرادات العامة التي بلغت (٧٦١,٧) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٥م، فإن (٥٩٪) منها إيرادات نفطية، والتي بلغت تقديراتها في الموازنة (٤٤٩,٢) مليار ريال، كما قدرت الموازنة إيرادات مصلحة الضرائب للعام القادم بنحو (١٢٦,٧) مليار ريال، وإيرادات الجمارك (٥١,١) مليار ريال، والزكاة (٥,١) مليار ريال، وحصة الحكومة من فائض الأرباح (٢٧,٧) مليار ريال، وموارد الصناديق لصالح السلطة المحلية (٣) مليارات ريال، وإيرادات بقية الجهات والمصادر (٢٣,٥) مليار ريال، والإيرادات الرأسمالية (٢,٥) مليار ريال، وبالتالي فقد بلغت جملة الإيرادات الذاتية نحو (٦٨٩) مليار ريال، مقابل (٦١٨,٢) مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٤م، كما قدرت موازنة عام ٢٠٠٥م إيرادات المنح بنحو (١٨,٥) مليار ريال، وإيرادات الاقتراض (٥١,٣) مليار ريال.

٢٣٤ مليار ريال حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية ٢١٩,٦ مليار ريال لقطاع التعليم والصحة

خطة جديدة لعمل مكتب الأشغال بمديرية الوحدة:

تراخيص المهن والبناء عبر الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)

كتب/ يحيى محمد العلفي

■.. قال الأخ المهندس صادق شرف القدسي -مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بمديرية الوحدة- أمانة العاصمة إن خطة العمل الجديدة للعام القادم ٢٠٠٥م تتضمن إكمال قاعدة البيانات في المنطقة والعمل على إصدار تراخيص مزاولة المهنة وتراخيص البناء آلياً عبر الكمبيوتر.. وأوضح المهندس القدسي في تصريح لـ"الثورة" أن الخطة تشمل - بالإضافة إلى تحسين مستوى الأداء الخدمي- متابعة إنزال وتنفيذ المخططات العمرانية لما تبقى من الأراضي البيضاء المهيأة للبناء في المديرية للحد من البناء العشوائي وكذا استكمال شق وتعبيد وسفلتة الشوارع التي تخدم التوسع العمراني وفق مواصفات حديثة.. ومتابعة تنفيذ العديد من الشوارع التي تم إنزال مناقصة إعادة ترميمها وسفلتتها وتسوير ما تبقى من الحدائق ومرافق الخدمات العامة في المديرية.. وكذا العمل على رفع ما تبقى من مصانع البلك ومناشير الأحجار وورش الحديد والسباكة والسمكرة وغيرها إلى مناطق بعيدة خارج المدينة.

■ م / صادق شرف القدسي

وأضاف المهندس القدسي ان من أولويات العمل في إطار خطة عام ٢٠٠٥م زيادة وفاعلية التنسيق والتعاون بين مكتب الأشغال العامة والطرق والمكاتب التنفيذية الأخرى، وبين المجالس المحلية لتثبيت نظام الحكم المحلي وتفعيل اللامركزية لما يخدم أهداف التنمية ويعزز الدور الذي يجب أن تضطلع به السلطة المحلية في هذا الاتجاه.. مشيراً إلى أن من بين القضايا التي ركزت عليها الخطة الجديدة متابعة تثبيت آلية العمل في صحة البيئة عبر المتابعة المستمرة للمحال ذات العلاقة ومصادرة المواد المنتهية صلاحيتها والفاسدة التي تضر صحة الإنسان وبيئته، والحد من ظاهرة استخدام الدكاكين للسكن وكذا استخدام الأرصفة والباعة المتجولين والأغذية المكشوفة المعرضة للأتربة والغبار.

وقال: إن اجمالي ايرادات المكتب حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٤م بلغت (٦٥,٣٢٤,٨٦٤) ريالاً بزيادة عن العام الماضي ٢٠٠٣م نحو (٩,٩٤٣,٧٠٢)ريال وبنسبة تصل إلى ١٨٪ عن معدل نفس الفترة من العام الماضي.

وعبر المهندس القدسي في ختام تصريحه عن خالص الشكر والتقدير للرعاية والاهتمام الذي توليه قيادة أمانة العاصمة ومكتب الاشغال العامة والطرق بالأمانة وكذا المجلس المحلي بالأمانة والمديرية لكافة الأعمال التي تقوم بها المكاتب التنفيذية وتذليل الكثير من الصعوبات وتوفير الامكانيات المطلوبة.

اليمن تشارك في افتتاح سوق التنين التجاري بدبي

دبي /سبأ/ علي الزكري

شارك وفد تجارى يمني أمس في حفل افتتاح سوق التنين الذي يعد أكبر سوق صيني في العالم، وأكبر تجمع لتوزيع وعرض البضائع التجارية خارج الصين ،ويضم وفد بلادنا الاخوة عبد الواحد محمد فارع سفير بلادنا لدى الامارات ، والشيخ محمد عمر بامشموس نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية٠ ومحمد احمد جمعان رئيس مؤسسة جمعان ووكيل تشاينامكس باليمن وعددا من رجال الأعمال وأعضاء السفاره، ويقع سوق التنين الذي يضم ٤٠٠٠ شركة صينية ضمن مدينة دبى العالمية التي تطورها شركة نخيل في منطقة الورسان بدبي ،ويستطيع التجار والمستوردون من كافة أنحاء الشرق الاوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وأوروبا الشرقية٠ للمرة الاولى في التاريخ التعامل بشكل مباشر مع آلاف من أفضل المصنعين الصينيين تحت سقف واحد في دبي ،وتوقع زاو تشوانج نائب المدير العام لدائرة التعاون الاقتصادى والخارجي في وزارة التجارة الصينية ان يبلغ حجم التجارة عبر سوق التنين خلال العام ٢٠٠٥ ما يقارب مليار دولار مبديا تفاؤله بتحقيق مزيد من النمو في المبادلات التجارية مع الامارات وأسواق المنطقة انطلاقا من سوق التنين٠

وكان حجم التبادلات التجارية الصينية مع الدول العربية بما فيها النفط بلغ العام الماضى ٢٥ر٢٩ مليار دولار منها ١٦ر٩ مليار دولار لدول مجلس التعاون٠

يشار الى ان تشاينامكس الشرق الاوسط التى تتولى مسئولية الترويج للصين تجاريا واقتصادياً في المنطقة تستعد بالتعاون مع مؤسسة جمعان التجارية لبدء نشاط تجاري كبير في اليمن من خلال مركز البساتين التجاري في عدن وبقية المراكز في مختلف مدن اليمن٠

يخصص لتمويل المرحلة الثالثة لمشروع الاشغال:

٥١ مليون دولار قرض لبلادنا من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي

صنعاء /سبأ/

وقع أمس في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالاحرف الاولى على اتفاقية قرض بين الجمهورية اليمنية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي بمبلغ ١٥ مليون دينار كويتي بما يعادل ٥١ مليون دولار امريكي، وسيخصص القرض الذي وقع اتفاقيته الأخوان احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي، وسعاد العتيقي المستشار القانوني في الصندوق لتمويل انشطة وبرامج المرحلة الثالثة لمشروع الاشغال العامة الذي سيقوم بتنفيذ نحو /١٢٠٠/ مشروع انمائي في مجالات التعليم، الصحة، المياه والصرف الصحي، البيئة، الزراعة، الطرق، الشؤون الاجتماعية٠ في مختلف محافظات الجمهورية ٠

وذكر الأخ احمد محمد صوفان لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان التوقيع على الاتفاقية يأتي في إطار برنامج التعاون الثلاثي /٢٠٠٣-٢٠٠٥/ بين اليمن والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي، وفي إطار العلاقة المتميزة بين الجانبين، واصفاً الصندوق العربي بانه من أهم الممولين لمشروعات التنمية في بلادنا، وداعما فاعلا لجهود الحكومة اللازمة لتحقيق اهداف الخطة الخمسية واستراتيجية التخفيف من الفقر.

حضر التوقيع الأخوة عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط لقطاع برمجة المشاريع، والمهندس سعيد عبده احمد مدير عام مشروع الاشغال العامة، والمهندس محمد المسوري مدير وحدة ومتابعة مشاريع الصندوق العربي للانماء .

لقاء تجاري يمني كندي السبت المقبل

كتب/أحمد الأسد

■.. يعقد السبت المقبل بمقر الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة لقاءاً تشاورياً بين الوفد التجاري الكندي الذي يمثل (١٧) شركة كندية في عدة مجالات وبين نظرائهم اليمنيين.

وأوضح الأخ عبدالله نعمان المدير التنفيذي للغرفة في تصريح لـ"الثورة": بأن هذا اللقاء سيثمر عن نتائج إيجابية في مجال تفعيل مستوى العلاقات الاقتصادية الاستثمارية والتجارية بين بلادنا وكندا الصديقة خاصة وأن زيارة هذا الوفد تمثل بادرة طيبة في مجال تبادل الآراء بين رجال الأعمال الكنديين ونظرائهم اليمنيين، مشيراً إلى أن أعضاء الوفد يمثلون كبار الشركات الكندية في مجال النفط والغاز والاتصالات والمخططات البيانية، والاستثمار والهندسة والعقارات والصناعات الورقية وغيرها من المجالات الصناعية والخدمية.

الجدير بالذكر ان زيارة الوفد التجاري الكندي جاءت تلبية لدعوة وجهتها الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة بهدف تعزيز مستوى العلاقات بين القطاع الخاص اليمني والكندي مستقبلاً.

اليوم.. اختتام الدورة التدريبية لمسئولي الإقراض في برامج التمويل الأصغر

الثورة/رياض مطهر الكبسي

■ تختتم اليوم بصنعاء الدورة التدريبية الخاصة بمسئولي الاقراض في برامج التمويل الأصغر التي تنظمها وحدة المنشآت الصغيرة والتمويل الأصغر بالصندوق الاجتماعي للتنمية على مدار خمسة أيام بمشاركة ٢٧ متدرباً من مختلف المحافظات يمثلون عدداً من برامج التمويل الأصغر التي يدعمها الصندوق والجمعيات التي تشرف على بعض البرامج وصندوق تمويل الصناعات الصغيرة من (الحديدة، بيت الفقيه، حيس، عبس، زبيد، تعز، عدن، صنعاء، أبين، حضرموت، يريم، القاعدة، ذمار).

ذكرت ذلك الأخت نجوى العاضي ضابطة المشروع بالصندوق منسقة الدورة مشيرة إلى أن الدورة تهدف إلى تدريب مسئولي الاقراض لمعرفة كيف يكون مسئول اقراض ناجحاً واستفادة أكبر عدد منهم حيث يتم في الدورة تدريبهم على ذلك وعلى الاتصال الفعال وكيفية اختيار العميل الجيد وأهمية عمل مسئول الاقراض.

كما يتلقى المتدربون محاضرات عن التدفقات النقدية وإدارة محفظة القروض وكيفية السيطرة على المتأخرات والمتابعة الفعالة، ويتم توزيع المتدربين على مجموعات لتطبيق طلبات العملاء.. كما تنظم لهم زيارات ميدانية للتعرف والتطبيق العملي..

تجدر الإشارة إلى انه كانت قد نفذت خلال الأسبوع الماضي دورة تدريبية مماثلة في محافظة الحديدة.

تصوير/ ناجي السماوي

اليوم .. افتتاح المعرض الثامن للمنتجات المصرية

□ يفتتح اليوم معرض المنتجات المصرية الثامن الذي يقام بإشراف وزارة التجارة والصناعة وتنظمه الهيئة العامة لشؤون المعارض والأسواق الدولية المصرية بالتنسيق مع شركة أبولو للمعارض الدولية خلال الفترة من الـ ٨ وحتى الـ ١٦ من ديسمبر الجاري.

وأوضح الأخ عمر النهمي، مدير التسويق بشركة أبولو في بيان صحفي تلقت «الثورة» نسخة منه، أن هذا المعرض يقام بهدف المساهمة في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين الشقيقين، ويمثل فرصة للتباحث بين رجال الأعمال اليمنيين والمصريين، والتعرف على إمكانية الاستفادة المشتركة من الخبرات المتوفرة لدى كل طرف، والقيام بمشاريع استثمارية مشتركة، والتعريف بمنتجات الدول الأخرى، وإيجاد فرص الالتقاء والتعارف بين رجال الأعمال، وعكس صورة طيبة للإمكانيات المتوفرة في بلادنا في مجال العرض والترويج، ودعم عرى التواصل والتكامل بين البلدين الشقيقين في المجالات الاقتصادية.